

وَالْمُؤْمِنُ بِأَنَّ الْفِرْدَوْسَ الْمَطْهُورَ مُمْكِنٌ وَوَقْدَ الْمُسْتَأْنَدُ إِلَيْهِ
وَالْمُعْتَدِلُ بِهِ وَالْمُجْبَرُ عَلَىِ الْإِذْنِ

لِغَنَادِلِ الْمُحَمَّدِيَّةِ فِي كُلِّ دُولَةٍ وَلِلْأَوَّلِيَّةِ لِلْمُؤْمِنِ

عَلَىِ الْمُؤْمِنِ بِأَنَّ الْفِرْدَوْسَ الْمَطْهُورَ مُمْكِنٌ

أَنَّهُ مُحَمَّدٌ أَنَّهُ حَفَظَهُ

مُؤْمِنٌ بِأَنَّهُ مُحَمَّدٌ



قليل

لِلْمُؤْمِنِ بِأَنَّ الْفِرْدَوْسَ الْمَطْهُورَ مُمْكِنٌ

أَنَّهُ مُحَمَّدٌ

أَنَّهُ مُحَمَّدٌ

أَنَّهُ مُحَمَّدٌ

أذا يجيئ مستقبل لشرط ويتطلب عليه إثبات وتحمّل الأسئلة بالجازأة لأن المقصود
من الشرط والجزاء الجازأة الشرط وبيانه في تحمل الشرط باسم ما يقصد به مرتّب
تحمل الشيء وأذا تعيك خصائصه فحمل معناته إن تعيك لتحول المعايير
فيكون إذا مخصوصاً لأن وقد لا يكفي بحاله وفي أي مرّة لوعي كتحول الشاء
وإذا يكون لم يتحقق أدعى لها وأذا يجاوز المترتب مدعى جديداً فإذا هنا لا يقتضي
وإذا جرى بيها سقوط الوقت عدّها أبداً في شرط فضارات يعني أن ويدعى
إلى حقيقة رضي الله عنه وإذا يكون شرطاً كما بين الوقت والشرط فإذا استعمل في
أخذ مهامه في الآخرة أو أعنيه وهو مدحه الكوافيين وعند خاتمة البعض في
إذا مخصوصة الوقت وقد تستعمل الشرط جازأة غير سقوط الوقت قبل متي بل
إذا أولي عدم السقوط لأن الجازأة لازمة في متي في غير موضع الاستخدام وفي
إذا جاءت متي لم يسقط مفعواً الوقت عن متي مع لزوم الجازأة إيه فاوي إن لا يعطي
آن إذا كانها إيه متي مخصوصة الوقت لا يسقط عدّها ولكن إيه متي مفعى الوقت
حال ومجيء إيه قول حاله البصرة ولها إيه قول إيه يوسف وتجدر ذكر قلبي بلزم
الرجوع على قولها بين المعتقد والجازأة لاعناها بهذه فهذه الصور لآخر الوقت
تعيل لشرط وعدم جواز الراجح باعتبار النهاية بهذا ما قبل شرطه وهذا المذهب كأنه يعنى
لأن إراقة مدعى العقولة والجازأة فقط ولعدم تبرع سوء تقدير المعنوان أولاً ولكن
إن يقال إذا مخصوصة بازاء الوقت والشرط يعني عند ما كان قلت قوله وقد
تستعمل لشرط بدل على أنه ليس مخصوص بآراء الكل قلت لا بدل لأن إذا استعمل
لشرط يكون مستمراً في بعضها وفروعها تكون حقيقة حاضرة عند البعض ولم تتحقق
المقدمة لا خلاف في ذلك وإن هي مخصوصة في لم تستعمل إلا في معنى الطرف لكن ثبتت
معنى الشرط باعتبار أن الكلام تقييد الحصول بكل مخصوص بحاله بنشر المذهب المقدم

شانكرو والكتور علىه وهو ينتقد بالقول بمعنى المثال والمعونة في
استئثار المحنة بخوب لتفريح بيرواد لا ينكر المثال ان يقبل نبرة خلود
نفسه فشار الأكرة في حكم العدم في حق ما تجده تسلل لك، عليه المعاشر
بيانها في استئثار العصابة فإذا أتته تجارة تسلل بلا أكي وفجوم وسرقة
يختلس السقوط أفعال على ترتفع لمنهنة العنكبوت وتصير حالاً ياسخون
بأنكرو لكم ما تخر ولهمة وحكم الكثيرون فإن حرم من هذه الأشياء ثبت
بالمعنى عالة الاختيار فالاصططر قال الله تعالى ويد فصل لكم ما يحتم عليهم
الاما اضطرر اليه وإن كان له كروه تابعاً كالآلة باقية ومحبس
لأجل تفعي الحكم عن فعل الأشياء وحورة لاختلس السقوط أكتها باختلس
المرخصه كاجراء كله المفتر للانتهيج لغاية وحورة غير ساقطة وفورة
اختلس السقوط في الجمله لأنها مفهوم باذن صاحبه الشرف فيه لكنها
لم تتحقق بعد إن الأكرة واختمت المرخصه أيضاً بناء على ما ان اغير فانه
حرام قال الله تعالى لا اكتروا منكم بغيركم بالباطل واد اكره عليه كوكه
كما لا يحتمل امان بعمله لكن لا لحرمة المفسد ونوع حرمة المال بخوارق غير
المال وفكرة المفسد فإذا اسسته صفة لبيلا، غصبة وهذا إذا صدر
هذه الفضيحة وبها المأذن في الواقع حتى تكون صافحة لغيره إلا في حفظ
باذل لفضيحة لا غير زوجين له ولا قاتمة حق الشروع بخلافه أو لا يحق ردها
على زوجته محمد المصطفى وعلى الله وأصحاب الحديث صلى الله عليه

وعليه واعيائه الكرم وسلام

في كشف الوجه